

حمزة المصطفى | Hamzeh Al-Mustafa*

مؤتمر

"العرب والكرد: المصالح والمخاوف والمشاركات"

Conference

"Arabs and Kurds: Shared Hopes and Common Dreams"

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

* Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies

تأخروا في اكتشاف قوميتهم، ولمّا اكتشفوها كان قطار القوميات قد فاتهم منذ زمن طويل. ومع تأسيس العراق عام 1921، لاقى الكيان الجديد مشاكل متنوعة ومتعددة غدت تتفاقم يوماً بعد آخر. وعلى الرغم من ذلك، كان التعايش الإيجابي، بحسب الجميل، هو السمة السائدة في العلاقة بين العرب والكرد بحكم مشتركات دينية وثقافية بفضل الاندماجات والقرابة، واختلاط العناصر الاجتماعية.

وفي المقابل، قدم هوكر توفيق في ورقته "العلاقات الكردية - العربية (1891-1918)": دراسة تاريخية" سردية مختلفة عما سبق ركز فيها على الافتراقات في العلاقات العربية الكردية على المستوى الشعبي، والتي زادت من حدة الشعور القومي لدى الكرد في العراق. وبحسب توفيق، كانت العلاقات الكردية - العربية قبل ما سماه "خضوع الكرد للعرب" طبيعية، لذلك فإنّ تلمس محطات التقارب والافتراق في العلاقات الكردية العربية يكون بالبحث عن الخطوط التاريخية التي مرت بها هذه العلاقات أيام العهد العثماني. في ضوء ذلك، أشار توفيق إلى التفاعل الإيجابي للعلاقات بين الجانبين في مصر وأواخر القرن التاسع عشر لجهة الانزياح نحو الإقرار بالحق القومي للأكراد في الاستقلال عن الدولة العثمانية. وبخلاف مصر، طغت السمة "الصراعية" على العلاقات العربية الكردية في ولايتي الموصل وديار بكر نتيجة الصراعات العديدة بين العشائر العربية والكردية هناك.

أما بخصوص المسألة الكردية في سورية، فحاول محمد جمال باروت عبر مقارنة تاريخية استكشاف ملامح نشوء المسألة الكردية في الجزيرة السورية وأسبابه في ثلاثينيات القرن العشرين. ومع أنّ باروت غاص في أنثروبولوجيا الجزيرة الفراتية لجهة التبدون والتحضر خلال مرحلة الدولة العثمانية، فقد أرجع الصفحة العمرانية في الجزيرة السورية إلى حقبة الانتداب الفرنسي، بحيث وضعت سلطات الانتداب مداميك عملية إعادة البناء الحضاري الذي بات تحت اسم الجزيرة. تكمن المفارقة في أنّ نشوء المسألة الكردية في سورية لم يأت نتيجة سيورة داخلية بمقدار ما كان نتيجة طبيعية لمفرزات المسألة الكردية في تركيا، بحيث نتج من قمع التمردات والثورات القبليّة الكردية لا سيما بعد القمع الدامي لثورة الشيخ سعيد بيران (1925)، هجرة كردية واسعة إلى الجزيرة تصافرت مع لجوء مجموعات من السريان إليها قبل ذلك بقليل. في ضوء ذلك، وظفت سلطات الانتداب الفرنسي المهاجرين لإحياء الجزيرة في سبيل مصالحها، واختلقت في مرحلة انقسامها حول المعاهدة الفرنسية - السورية ونشوء حكم وطني في سورية مسألة كردية، لكن مشروع الانفصال فشل بمساعدة من "أكراد الدواخل" الذين حكموا على هذا المشروع

تعود العلاقات العربية - الكردية بجذورها في عمق التاريخ؛ ولأكثر من ألف عام، مثّل العرب والكرد جزءاً من فضاء ثقافي واحد، لم يتميز فيه الطرفان قومياً إلا بعد الحرب العالمية الأولى وانهارت الدولة العثمانية. ومع تنامي حدة النزعات القومية في المنطقة، بدأت عملية منهجية لتفكيك الشراكة التاريخية بين الطرفين. ويمكن اكتشاف ذلك، من جهة الكرد، من خلال محاولة إبعاد كل ما هو عربي أو من أصول عربية في الثقافة الكردية، ومن جهة العرب، في قيام الدولة السلطية بإقصاء الكرد، وإنكار حقوقهم الثقافية واللغوية. وبمرور الوقت، بدأت تتضح معالم المشروع القومي الكردي الذي أخذ يشدّ الحركات الكردية بعيداً عن مطالب المواطنة المتساوية في إطار الشراكة الوطنية مع العرب، وصولاً إلى محاولة رسم منطقة قومية خالصة، بالاستفادة من الأوضاع الإقليمية الراهنة.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع وراهنيتها، ومن ضرورة البحث في العلاقات العربية - الكردية في أوضاع يقف فيها العرب والأكراد على مفترق طرق في سورية والعراق، عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمراً أكاديمياً بعنوان "العرب والكرد: المصالح والمخاوف والمشتراكات"، وذلك خلال المدة من 29 نيسان / أبريل إلى 1 أيار / مايو 2017، شارك فيه نخبة من الأكاديميين العرب والكرد في سورية والعراق وبلدان مختلفة. وتوزعت الأوراق على مواضيع ومحاور مختلفة وفقاً لما يلي:

التكون التاريخي للمسألة الكردية في العراق وسورية

انتظم اليوم الأول للمؤتمر في أربع جلسات وُزعت على محورين؛ عالج المحور الأول من خلال سبع أوراق بحثية مسألة "التكون التاريخي للمسألة الكردية في العراق وسورية". استهل سيار الجميل المدخلات بورقة عنوانها "جدلية التعايش التاريخي بين العرب والأكراد في ولاية الموصل"، بحيث سعى إلى استكشاف جذور المشاكل الحاليّة عبر حفر تاريخي امتد إلى عام 1516 يستهدف استقراء أوجه التعايش التاريخي بين العرب والكرد في ولاية الموصل العثمانية. انطلق الجميل من أنّ التعايش بين العرب والكرد يمتد إلى أزمنة قديمة على الأقل منذ مشروع إدريس البدليسي في عهد السلطان سليم الأول في الفترة 1512 - 1520 والقائم على تثبيت أركان الإدارة الأهلية في بلاد الجزيرة وولاية الموصل. لكن، تكمن المعضلة الرئيسة في أنّ الترك والعرب اكتشفوا قوميتهمها بداية القرن العشرين بخلاف الكرد الذين

الملكي (1921-1958)-" تحليل تطور المسألة الكردية في العراق خلال العهد الملكي بالتركيز على مواقف مختلفة (العمل الحزبي السري، المقاومة المسلحة) اتخذها قوميون كرد تجاه السلطة العربية في بغداد، ضمن سياق المساعي التي كانوا يبذلونها من أجل تحقيق تطلعات قومية في إطار إصلاح هيكلية الدولة القائمة أو بالانفصال عنها. وخلص في نهاية مداخلته إلى أنه لا يُمكن فهم المواقف الكردية من دون التطرق إلى النهج الذي سارت عليه الطبقة السياسية العربية الحاكمة، وهو نهج لم تحِد عنه حتى سقوط النظام الملكي ويتمثل في أن أي مشروع سياسي أو إصلاح إداري في "كردستان الجنوبية"، من شأنه أن يمَس، ولو قليلاً، الطابع الأحادي لإدارة الدولة وهويتها العربية وتوجهاتها العروبية.

ثم استعرض شيرزاد زكريا في ورقته "مبادرات الدولة العراقية لحل المسألة الكردية، دراسة تاريخية في بيان 29 حزيران" إحدى أهم مبادرات حل المسألة الكردية في العراق التي تعرف أيضاً بـ "مبادرة البزاز". وأشار الباحث إلى أنه بعد مصرع الرئيس عبد السلام محمد عارف عام 1966، حاول رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز إيجاد حل سلمي للقضية الكردية؛ إذ كان يعتقد أن الكرد شعب له خصوصيته ويمتلك جميع مقومات الأمة، وكان ضد الحل العسكري للقضية الكردية، ومع إشراك الكرد في الحكم، إلا أن القادة العسكريين ضغطوا على الرئيس عارف ورئيس وزرائه البزاز في اتجاه الحل العسكري. وأدت هزيمة القوات الحكومية في معركة "هندرين" في أيار/ مايو 1966، إلى فتح الباب أمام البزاز للدخول في محادثات مع قيادة الثورة الكردية، وتمّ التوصل إلى بيان 29 حزيران/ يونيو 1966، وكان خطوةً مهمّةً لإيقاف القتال في كردستان، وعُدّ البيان إنجازاً مهمّاً للشعب الكردي؛ إذ اعترفت الحكومة، أوّل مرة، بالطابع القومي الثنائي للعراق. وعلى الرغم من التلكؤ وعدم تنفيذ بنود البيان، فإنه كان الأساس الذي بُني عليه بيان 11 آذار/ مارس 1970، والذي حصل الكرد بموجب، أوّل مرة، على الحكم الذاتي في العراق.

الدولة الوطنية وإشكالية الهوية في العراق

عالج الباحثون هذه الإشكالية خلال جلستين قدّمت فيهما سبع أوراق؛ بدأها شيركو كرمانج بطرح إشكالية "الاعتراف بهوية الأرض". وبرأيه، فإنّ جوهر القضية الكردية في العراق لا يكمن في الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية بمقدار ما يتجلى في اعتراف العراقيين

بالفناء. كما عرض باروت جملة من الخطوات والإجراءات السياسية تجاه الأكراد في مرحلة ما بعد الاستقلال لعل أبرزها قانون الإحصاء الاستثنائي، وبرنامج حكومة خالد العظم لإصلاح الجزيرة عام 1962 التي حوّلت المسألة الكردية في الجزيرة السورية من مشكلة تركية إلى مشكلة وطنية سورية.

في سياق قريب، عالجت ورقة مهند الكاطع بعنوان "الحركة الكردية في المجال العربي: أكراد سورية نموذجاً" تكوّن أول حركة كردية في سورية من أكراد المنفى (خوييون) كونها كانت "مقدمة" في تبلور الوعي القومي لأكراد سورية لا سيما بعد تأسيس أول حزب كردي عام 1956 متأثرين بتطور تجربة أكراد العراق، بخاصة بعد عودة البارزاني من منفاه إلى العراق. كما تطرق الكاطع إلى إشكاليات عمل الأحزاب السياسية الكردية في سورية بخاصة خلال المدة 1970 - 2011 منذ وصول الرئيس السابق حافظ الأسد إلى سدة السلطة في سورية وصولاً إلى اندلاع الثورة السورية على نجله بشار الأسد، بحيث عاشت الأحزاب الكردية بعمومها مرحلة جذب وشد مع النظام السوري نتيجة علاقة هذا النظام بحزب العمال الكردستاني قبل عام 2000، واستعرض كذلك أبرز الانشقاقات والخلافات الفكرية والتنظيمية التي تعرضت لها الأحزاب الكردية والتي أُلقت بتداعياتها على طبيعة موقفها من الثورة السورية قبل أن تجتمع غالبية الأحزاب على سقف كردي "منعزل" مسمى المجلس الوطني الكردي الذي أعلن عن تأسيسه في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2011.

بالعودة إلى العراق، توقّف عبد الوهاب القصاب في الجلسة الثانية على جدلية التعايش في العلاقات العربية الكردية خلال فترة الحكم الملكي الهاشمي (1921-1958) وحاجج في ورقته "العرب والكردي في العهد الملكي العراقي: محاولة لبناء الهوية الوطنية العراقية" أن الحكم الملكي أولى الكرد أهمية كبيرة؛ بحيث اعترفت الدولة العراقية منذ تأسيسها بخصوصيتهم القومية وهويتهم الثقافية، ولم تمارس ضدهم أي حالة من حالات التمييز. وخلص القصاب إلى أنّ دعوات التمرد والعصيان خلال العهد الملكي لم تكن جامعة على مستوى الشعب الكردي في العراق، وأنّ الرسالة العامة للثورة الكردية تبلورت في ما بعد الحكم الملكي العراقي، بعد عام 1961 تحديداً، عندما أطلق الراحل الملا مصطفى البارزاني تمرّده الذي كان أساساً خلافاً عشائرياً بينياً توسّع فيما بعد بسبب فشل حكم عبد الكريم قاسم في التعامل السليم معه.

وفي سردية أخرى، حاول سعد إسكندر في ورقته "الثابت والمتغير في الموقف القومي الكردي من السلطة العربية في بغداد خلال العهد

بالقوى الخارجية في سبيل البقاء في دائرة السلطة؛ فالدولة العربية بوجه عام تقوم باستمداد كثير من عناصر استمرارياتها من خارج بيئتها الداخلية، حتى تتمكن الجماعة المهيمنة من فرض منظورها وتصوراتها؛ في محاولة منها لإزالة أي منافسة لها في دائرة السلطة.

وأخيراً، سلط عمار السمر في ورقته "أكراد العراق: من انهيار الدولة العراقية إلى قيام 'الدولة الإسلامية' الضوء على تصاعد دور الأكراد في العراق بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003، واقترابهم من تحقيق حلمهم المتمثل بالدولة المنشودة بعد ظهور تنظيم الدولة من جهة، واعتماد الغرب على إقليم كردستان العراق بوصفه شريكاً رئيساً في مواجهة التنظيم.

المسألة الكردية في سورية: تصورات النخب وحدود المشاركة السياسية

في اليوم الثاني من فعاليات مؤتمر العرب والكرد، وفي الجلسة الخامسة، تناول شمس الدين الكيلاني نظرة النخب السياسية السورية إلى المسألة الكردية. وانطلق في ورقته من التساؤل عن حقيقة نظرة النخب السياسية والحزبية السورية إلى المسألة الكردية في بلدها؛ فهي تبدأ بالتعرّف إلى هذه التوجهات والمواقف في العهد الفيصلي الذي دشّن العتبه التاريخية الأولى للدولة السورية الحديثة، مروراً بمرحلة الانتداب وما تولّد منها من مشاريع فكرية - سياسية استقلالية دستورية جامعة؛ من خلال اتصالها بعهد الاستقلال الذي غلب عليه نهج ليبرالي وديمقراطية محفوفة بالمخاطر، إلى أن دخلت سورية في زمن الدولة التسلطية التي تمخّض عسفها الطويل عن ثورة عارمة عام 2011.

أما حسين جلبي فتناول القضية الكردية في سورية بين تصورات الحركة القومية العربية وحلول الحركة القومية الكردية، وبيّن من خلالها أنّه بعد قرن كامل من رسم الحدود السورية أصبح العرب والكرد وقوميات أخرى شركاء في الوطن إلا أنّ الحقوق والواجبات لم توزّع توزيعاً عادلاً على جميع المواطنين. كما استمر حرمان الكرد من التعبير عن هويتهم القومية فلم يرد لهم ذكر في القوانين السورية. أضف إلى ذلك، اتخذت الدولة السورية العديد من الإجراءات التي تهدف لصهر الكرد أو دفعهم لمغادرة البلاد وسلكت القومية الكردية مسلماً سلمياً للمطالبة بحقوق شعبها وتوّج ذلك بتأسيس الحزب القومي الكردي 1957.

العرب بهوية الأرض الكردية وإعادة رسم حدود إقليم كردستان. ومن دونه سيكون من الصعب بناء الجسر الضروري لتأسيس العلاقة بين العرب والكرد وإبقائها.

في سياق قريب، أشار سردار عزيز في ورقته "علاقة الكرد والعرب في فضاء الدولة العراقية: إشكالية الهوية ونمط المكان المنتج" إلى أنّ الدولة بوصفها "منتج للمكان" تمثّل الإشكالية الجوهرية في علاقة العرب والكرد. من هنا، فإنّ الوقوف على مسألة الهوية ونمط المكان المنتج سوف يؤدي بالضرورة إلى إعادة تعريف هوية الدولة في العراق وسورية بما يسمح بوضع أسس جديدة تسمح بإعادة صياغة العلاقات العربية الكردية.

من جهته، وبعد استعراض أهم النتاج الأكاديمي عن القضية الكردية، خلص حيدر سعيد في ورقته التساؤلية "ما يتبقى من البحث في القضية الكردية؟ عبء الدولة المتعددة الهويات" إلى أنّ التجربة الكردية في العراق استنفدت كل الاحتمالات الممكنة لحركة هذه القضية؛ من اندماج الكرد في الدولة إلى الرفض والتمرد والثورة، ومن محاولة الدولة الدمج الثقافي للسلس للكرد إلى منح الحقوق الثقافية، ثمّ الحكم الذاتي، إلى الإخضاع والقهر. ورأى الباحث أنّ الدولة التي جرى تركيبها في العراق لم تكن دولة - أمة، بالمعنى النمطي، ولا هي دولة تعددية ثقافية، بقدر ما هي دولة متعددة الأمم، وأنّ أساس التوتر المستمر منذ نحو مئة عام هو بين البنية الجوهرية لهذه الدولة المتعددة الأمم، وفهمها بوصفها دولة - أمة نمطية، ومن ثم، محاولة التعامل مع ما عُرف بـ "المشكلة الكردية" بوصفها مشكلة أقليّات، في إطار الدولة الأمة ذات الهوية الغالبة.

في مستهل الجلسة الثالثة، ركّز الناصر دريد سعيد على دور القمع السلطوي في بروز الهوية الكردية في العراق خلال المدة 1921 - 1991، ورأى أنّه كان بمنزلة العامل الأساسي في بروز الهوية الانفصالية ونموّها بالنسبة إلى الأكراد في العراق، وفي الرفض الكردي السياسي والمجتمعي للهوية الوطنية العراقية الجامعة.

وتوصّل حسام الدين علي مجيد في ورقته "الدولة التسلطية في العراق ومركز إقليم كردستان: مشروعان تحت سقف واحد" إلى خلاصة مشابهة. وبراياً، فإنّ الصراع من أجل السيطرة على الدولة واقتسام مواردها يجعل مؤسسات الدولة محلّ تنافس حادّ الوتيرة بين الأكثرية المهيمنة والأقليّات الثقافية؛ بدليل أنّه حالما يهيمن أحد المكونات المجتمعية على المركز، سرعان ما يعمل على إعادة إنتاج عملية بناء الدولة وسياساتها عينها لمصلحته، من دون اكتراث لمصلحة غيره من الجماعات، بل إنّ ذلك يدفعه، أحياناً، إلى الاستعانة

وتناول عماد قدورة المقاربة التركيبية الجديدة للقضية الكردية وانعكاساتها على أكراد العراق وسورية. وهي مقاربة تتضمن ثلاثة مرتكزات؛ تكريس فكرة غياب "المُحاور" الكردي أولاً، وخوض مواجهة عسكرية شاملة ضد حزب العمال الكردستاني، وإضعاف حزب الشعوب الديمقراطي عبر وسائل عديدة ثانياً، ثم الانفتاح على أحزاب وحركات كردية أخرى وتعزيز مكانة المحافظين الأكراد ونفوذهم ثالثاً؛ وذلك من أجل إيجاد "المُحاور" الجديد الذي يمكنه أن يمثل الأكراد انتخابياً وسياسياً، ويعمل على حلّ القضية الكردية، ولو على المدى البعيد، على أساس الدولة الواحدة والعلم الواحد والحقوق المتساوية.

دور القوى الكردية في التحولات السياسية في العراق

شارك في الجلسة السابعة حارث حسن بمدخله عنوانها: "العلاقات بين القوى الشيعية والكردية في العراق: حدود القراءة 'المكونانية'"، أكد فيها قضية مهمة مفادها أنّ الجماعات الثقافية تقوم بإعادة إنتاج سرديات هوياتية تقوم على بعد واحد، ومن هذا المنظور فإنّ العلاقات بين الشيعة والكرد قامت على التعاون لأنّ العدو كان واحداً (البعث). وخلص إلى أنّ التوترات بين الشيعة والكرد كانت كامنة. وأهمها نفور الكرد من الدولة القائمة على الهوية القومية العربية.

وأوضح يحيى الكبسي في ورقته "العلاقات السنية الكردية: إرث الدولة وصراع الجغرافية" أنّ معظم الدراسات التي تناولت القضية الكردية في العراق أسقطت الحاضر على الماضي، كما أنّ وهم صناعة هوية كردية وأرض ودولة ظل مسيطراً على الدراسات التاريخية، وأنّ هناك محاولة كردية لإنتاج تاريخ قسري للقضية الكردية لا علاقة له بالواقع.

من جهته، تطرّق عبد الله الجاف إلى دور قوات بيشمركة إقليم كردستان العراق في استقرار الأمن الوطني بعد عام 2003 مؤكداً أنّ الشعب الكردي في العراق ارتبط تاريخياً بنضال الشعب العربي، وشارك في ثورة عام 1920، وأنّ الشيخ محمود الحفيد قاوم القوات البريطانية، لكن التفوق العسكري للاستعمار هزم مقاومته. من هنا، كان إقرار دستور العراق الدائم عام 2005، شرعية قوات البيشمركة وجعلها جزءاً من المنظومة الأمنية أمراً طبيعياً، أضاف إلى هذه القوات مسؤوليات جديدة لحماية أمن العراق.

وفي نهاية هذه الجلسة، قدّم عبد الباسط سيدا مداخلته بعنوان: "الکرد والثورة السورية: التصور، والواقع، والعلاقة بفصائل المعارضة السورية"، تناول فيها تمايز المواقف الكردية وتباينها من الثورة السورية بحسب المتغيرات الداخلية والخارجية. وخلص سيدا إلى أنّ الساحة الكردية تشهد في الراهن موقفين؛ الأول يمثله المجلس الوطني الكردي الذي يعمل في مؤسسات المعارضة السورية مع تباينات حول آفاق حل القضية الكردية في سورية المستقبل. أمّا الثاني فيمثله حزب الاتحاد الديمقراطي والأحزاب الدائرة في فلكه ولهذا الاتجاه مشروعه الإقليمي الذي لا يتقاطع مع المشروع الوطني السوري.

القوى الإقليمية والمسألة الكردية في سورية والعراق

استهل الجلسة السادسة جوتيار عقراوي، بمدخله بعنوان: "النظام الإقليمي الخليجي وأثره في العلاقات العربية الكردية: إقليم كردستان العراق نموذجاً"، تطرّق فيها بداية إلى العوامل المؤثرة في النظام الإقليمي الخليجي ومنها الموروث التاريخي وطبيعة النظام والعقلية السياسية للنخب الحاكمة ومدى استيعابها القضايا التي تواجه هذه الدول، ومدى تأثيرها في العلاقات بإقليم كردستان. وختم عقراوي ورقته بالإشارة إلى أنّ غياب سياسات متناسقة ومتوافقة داخل النظام الإقليمي الخليجي تجاه القضايا الداخلية والخارجية كان أحد الأسباب في غياب الفاعلية والتأثير الخليجي في العلاقات العربية الكردية عموماً، والعلاقات بإقليم كردستان العراق خصوصاً.

وقدّم علاء الدين جنكو ورقته "تركيا والمسألة الكردية في العراق وسورية"، ورصد عبر خط بياني تصاعد المقاربة التركية وتشدها في التعامل مع المسألة الكردية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الذي خط عهد الانفتاح تجاه الكرد وصولاً إلى عودة المقاربة الأمنية - العسكرية الحالية. أمّا بالنسبة إلى كرد سورية، فقد بقيت سياسة تركيا وتأثيرها فيهم في الاتجاه السلبي نتيجة لمعاقبة الكرد بـ "جبرية" ممارسات حزب الاتحاد الديمقراطي الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني، بحسب تقييم الحكومة التركية. وخلص جنكو إلى أنّ كرد سورية دفعوا ضريبة الصراع بين تركيا وحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو ما أثر سلبياً في طرحهم قضيتهم في المنابر الدولية؛ لوقوف تركيا ضدّ أيّ تمثيل خاص بهم ضمن جولات الحوار بين المعارضة والنظام برعاية الأمم المتحدة.

أزمة كركوك والمناطق المتنازع عليها

افتتح خليل فضل عثمان الجلسة الثامنة من المؤتمر بورقة بعنوان: "مأزق الانتخابات في سياق تحولات ديموغرافية: حالة انتخابات مجلس المحافظة في كركوك"، سعى فيها إلى معالجة أحد جوانب عقدة كركوك التي ما فتئت تتفاعل منذ سقوط النظام العراقي السابق؛ وذلك عبر تفكيك المأزق الذي آل إليه مصير انتخابات مجلس محافظة كركوك منذ أول عملية اقتراع لمجلس المحافظة في العراق، بعد حُكم صدام حسين. كما تتبّع عثمان مسار التحولات الديموغرافية التي شهدتها المحافظة، وما تعلّق بها من تغيرات في تركيبها السكانية العرقية؛ من خلال استنطاق ما نَفَى به التعدادات والتقديرات السكانية التي أُجريت منذ تأسيس دولة العراق الحديث عام 1921. وعرّج عثمان على تقاوم أزمة كركوك، في ظلّ تعرُّر محاولات تطبيق حلول دستورية وقانونية صيغت في حقبة ما بعد 2003، ضمن ما بات يُعرّف بمشكلة "المناطق المتنازع فيها" (مثل المادة 140 من الدستور العراقي الدائم) قبل أن تساهم الاستحقاقات الانتخابية في فقدان الثقة بين المكونات الديموغرافية في كركوك. وخلص الباحث إلى ضرورة إصلاح عملية التسجيل الانتخابي في كركوك بوصفها سبباً وحيداً للخروج من المأزق الانتخابي الذي ما زالت حلقاته مستحكمة منذ عقد ونيف من الزمان.

ومن منظور آخر، قدّم نوشيراون سعيد في ورقته "من التنوع إلى الانقسام: إمكانية نموذج توافقي لاقتسام السلطة في كركوك" لمحة عامة عن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مدينة كركوك لا سيما مع تنامي الاستقطاب والانقسام بعد عام 2003. كما قدّم مختصراً للحلول التي وضعها القانون الانتقالي الإداري والدستور العراقي لحلّ قضية كركوك، قبل أن يناقش في نهاية المطاف الإستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الحكومات في التعامل مع الاختلافات العرقية والدينية متساوياً عن إمكانية الوصول إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف داخل المدينة ويجنبها وضع حل أحادي الجانب كما يجري حالياً.

اختتمت هذه الجلسة بمداخلة الباحث صبحي ناظم توفيق بعنوان: "واقع الصراع على كركوك والمناطق المتنازع عليها" التي بحث فيها تاريخ الحركات الكردية المسلحة في العراق والصراع البيني مع الدول العراقية مستنتجاً أنّ الصراع لم يكن بين العرب والأكراد بمنزلة قومين متعاكسين، بل بين الدولة العراقية إزاء جماعات متمردة. أمّا الصراع

الأعمق، فقد ظلّ يدور بين عراقيين تركمان أصيلين يمتلكون أرضاً عُرفت في الفترة الأخيرة بأنها أرض متنازع فيها، ضدّ آخرين تهافتوا عليهم واستحوذوا على ممتلكاتهم، بحيث لم يرصّ القادة الأكراد باعتراف الحكومة العراقية لهم بحقوقهم القومية، وفقاً لقانون الحكم الذاتي، بل أصروا على ضمّ القسم الأعظم من محافظة كركوك وأقضية ونواح من محافظات أخرى إلى حكمهم. وخلص توفيق إلى أنّ الخطوة الأخيرة التي أقدم عليها الكرد المتمثلة برفع علم كردستان فوق المؤسسات الرسمية لمحافظة كركوك، دون اكتراث بالآخرين تعدّ أشبه بإسفين مضاف دُقّ في قلب العراق.

المسألة الكردية في سورية والعراق بين الفيدرالية واللامركزية

في اليوم الثالث من فعاليات المؤتمر، تطرّق الباحث فريد أساسرد في الجلسة التاسعة إلى مسألة خضوع الأكراد لنظام عشائري راسخ وفعال، ووجودهم في مناطق جبلية مستقلة ذاتياً، كان لها دورها في تحويل حالة عدم الخضوع لسلطة مركزية مباشرة إلى ظاهرة تاريخية. وأشار في هذا الصدد إلى أنّ الإمارات الكردية حصلت في القرن السادس عشر على حكم ذاتي مقابل دعم الأكراد للعثمانيين في حربهم ضد الصفويين. وفي سياقها التاريخي برزت الحركة القومية الكردية، إذ أنشأ الأكراد أول منطقة للحكم الذاتي في العراق، في عام 1918، قبل قيام الدولة العراقية. لكن تلك التجربة فشلت بسبب تدهور العلاقة بالبريطانيين. لذلك، ومع سقوط النظام الملكي في العراق في عام 1958، استمرت المطالبة بالحكم الذاتي من دون أن يكون لذلك جدوى. وفي الستينيات، عانى العراق عدم الاستقرار السياسي. كما شهد هذا العقد فشل مشروعين للامركزية الإدارية وأربع جولات مفاوضات بين الأكراد والدولة. ولم تستقر الأوضاع إلا في عام 1970، عندما اعترفت بغداد بحق الأكراد في الحكم الذاتي. لكن، فشل طرفاً النزاع في التوافق في التفاصيل، فاندلعت الحرب مرة أخرى عام 1974، وانهارت الثورة الكردية في إثر توافق عراقي - إيراني عام 1975. ويمكن القول إنّ عام 1975 كان بداية فقدان الحكم الذاتي بريقه. وفي عام 1992، فكّ الأكراد ارتباطهم بالحكم الذاتي على نحو نهائي، وتوجهوا نحو إنشاء إقليم فدرالي في العراق.

وتناول رضوان زيادة في ورقته "المسألة الكردية في سورية بين النظام الفدرالي والتسلطية السورية" مدى واقعية قيام نظام سياسي يضمن حماية حقوق الكرد لا سيما أنّ السلطوية السورية التي تأسست في

الأولى من النظام الجديد، ولكن منذ عام 2005 لم يتمكنوا من التقدم بخصوص حل المسائل الخلافية الأساسية المتعلقة بكرهوك؛ أي في ما يتعلّق بالنفط والغاز، والمشاركة في السلطات الاتحادية. وخلص في نهاية المطاف إلى أنّ مستقبل الكرد في العراق يرتبط بتعزيز الفدرالية من جهة، والتوافقية من جهة أخرى. لكن ممّا لا شك فيه أنّ المسار عكسي بالنسبة إلى التوافقية، خصوصاً مع الرفض الشيعي ذلك منذ مفاوضات تأسيس النظام الجديد. يبقى التركيز على الوسائل المتاحة ضمن الفدرالية، ومنها تعزيز المؤسسات الفدرالية والتمثيل الكردي، إضافةً إلى مشاركة الكرد في اتخاذ القرار. وإنّ الفشل في تعزيز الفدرالية نحو الحفاظ على العراق موحدًا سيعزز حطوط الانفصال الكردي.

صورة الآخر في العلاقات العربية الكردية

استهل الجلسة الحادية عشرة من المؤتمر الباحثان خالد حنتوش ساجت ومحمد حسين الشواني، بمداخلة بعنوان: "صورة الآخر في المتخيل الجمعي: العرب والكردي في العراق نموذجًا"، تناولوا فيها صورة الآخر (العرب والكردي) في مخيلة كل منهما. كما عرّجوا على طبيعة العلاقات الاجتماعية التي جمعت بين العرب والكردي في الزواج والتجاور والمشاركة الاقتصادية، بحيث كانت السياسة هي الاستثناء أو الافتراق الوحيد الذي راكم الخلافات بين الجانبين بشكلها السافر في الراهن.

أمّا الباحثان يحيى عمر ريشاوي وأحمد حمة غريب فجاءت مداخلتها بعنوان: "اتجاهات النخب الكردية نحو الخطاب الإعلامي العربي: قناة الجزيرة نموذجًا"، تناولوا فيها تأثير الخطاب الإعلامي العربي نحو توجهات النخب الكردية وتشكّل صورة العربي لدى الكرد من خلال الإعلام التلفزيوني بخاصة قناة الجزيرة. في المقابل، افتقد الكرد القدرة على التأثير عربيًا لأسباب ردها الباحثان إلى عدم معرفة العرب بلغة الكرد وعدم توافر كيان للكردي يساهم في تبليغ وجهة نظرهم إلى العرب. وفي نهاية المداخلة، قدّم الباحثان عرضًا لنسب مشاهدة الكرد قناة الجزيرة ورأيهم في تناولها قضايا الكرد وتعاملها معها.

في سياق قريب، تطرّق كل من ابتسام إسماعيل قادر وإبراهيم سعيد فتح الله في ورقة مشتركة بعنوان: "واقع الكرد في العراق من خلال المواقع الإلكترونية للقنوات الإخبارية العربية: دراسة تحليلية لموقعي 'الجزيرة نت' و'العربية نت'"، إلى أهمية الأجهزة الإعلامية في تشكيل الاتجاهات السياسية لدى العرب والكردي، وعدًا قضية الكرد

سورية بوصول حزب البعث إلى السلطة في عام 1963 بنيت على أساس أيديولوجيا قومية كان لها انعكاس كبير على طريقة الحكم على المستوى الشعبي لا سيما بالنسبة إلى الأقليات الإثنية، والكردي على نحو خاص؛ ولذلك ربما يرغب الكرد في كثير من أطروحاتهم في استبدال هذا النظام المركزي بنظام غير مركزي يطلقون عليه "فدرالي"، على الرغم من أنّ التوصيف السياسي والعملية لا ينطبق على العديد من هذه الأطروحات التي يقدمونها، بخاصة الأطروحات التي فرضها جانب واحد، هو حزب الاتحاد الديمقراطي.

أما كوردستان أميدي فقد ناقشت في ورقتها إشكالية راهنة تتعلق بتوزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وسلطات إقليم كردستان، والأسباب التي تقف وراء هذه الإشكاليات؛ ومن أبرزها اختلاف الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في تفسير بعض النصوص الدستورية المتعلقة بتوزيع اختصاصاتهما، ومن أهمها الاختصاص المتعلقة بتوزيع ثروة النفط والغاز. يضاف إلى ذلك التركة الثقيلة التي خلفتها الأنظمة المتعاقبة على الحكم في العراق، والتي جعلت انعدام الثقة العنوان الأبرز للعلاقة بين الطرفين، فضلًا عن جده مفهوم الدولة الاتحادية في دولة كانت تأتي في مقدّمة قائمة الدول المركزية على مدى عقود من الزمان.

واستهل الجلسة العاشرة من اليوم الثالث الباحث عبد الحكيم خسرو جوزل بمداخلة بعنوان: "الكونفدرالية والتكامل بعد فشل النظام التوافقي في العراق ما بعد 2003: نحو رؤية جديدة للقضية الكردية"، طرح فيها قضية الكونفدرالية لحل المسألة الكردية في العراق بعد فشل نموذج الدولة - الأمة التي ضمت أجزاء من كردستان، وبعد فشل النموذج الفيدرالي في العراق منذ عام 2003. وخلص خسرو إلى أنّ طرح الكونفدرالية يمثّل رؤية جديدة لحلّ القضية الكردية تتقارب من حيث المصطلحات وتختلف في الأدوات وآليات التطبيق والأيديولوجية التي سببت انقسامًا حادًا في المجتمع الكردي، وهي تنذر بجولة أخرى من الصراعات الداخلية الكردية - الكردية التي ستؤثّر كثيرًا في نجاح أيّ نموذج من النماذج، والتي ظهرت على نحو جليّ في تجربة الإدارات الذاتية في كردستان سورية، وبدأت محاولة تعميمها في كردستان العراق من سنجانر بعد حوادث 2014.

في سياق مواز، ناقش سليم زخور في ورقته "كرد العراق بعد 2003: حدود الفدرالية التوافقية ومكاسبها" قضية ارتباط مستقبل الكرد في العراق بتعزيز الفدرالية. انطلق زخور من أنّ مكاسب الكرد من النظام الفدرالي في العراق تعدّ كبيرة جدًّا، وتحققت في الأعوام

أما باسل حسين، فكانت مداخلته بعنوان: "مستقبل العلاقات بين المركز والإقليم: دراسة سيناريو استقلال إقليم كردستان"، أكد فيها أن الخلافات الداخلية الكردية - الكردية تعقد كثيراً قضية استقلال إقليم كردستان، وأن القوى السياسية الشيعية أكثر قبولاً لاستقلال الأكراد، لأن ذلك يسهل سيطرتهم على العراق. أما ما يتعلق بالموقف السني فنجدته منقسماً على نفسه والإخوان المسلمون مبدئياً ضد التقسيم، ومع ذلك يبقى قرار استقلال كردستان في النهاية قراراً إقليمياً بين تركيا وإيران.

وفي نهاية الجلسة، عالج رشيد عمارة في ورقته "مستقبل العلاقات العربية - الكردية في العراق" آفاق هذه العلاقات والخيارات المتوقعة لمستقبلها. وهي تتمحور، برأيه حول خيارين؛ فالخيار الأول غير سلمي (عنف)؛ سواء أكان في بقاء الأكراد ضمن الدولة العراقية أم استقلالهم عنها. وهو خيار سيؤدّي إلى تراجع العلاقات العربية - الكردية، وربما يعرضها إلى أضرار كبيرة. أما الخيار الثاني - وقد اعتمدته الورقة البحثية - فهو الخيار السلمي القائم على الحوار العربي - الكردي في العراق، باحتمالاته المتجسدة في إقامة الدولة الكردية، وحلّ جميع الإشكاليات والاتفاق عليها سلمياً أو بقاء الكرد إقليمياً ضمن الدولة العراقية؛ يحكمهم الدستور والاتفاق السياسي الذي يضمن حقوق كل طرف، وسيُفضي هذا الأمر إلى تعميق العلاقات العراقية - الكردية وتطورها في مختلف المجالات. وعلى الرغم من هذين الاحتمالين، فإنّ الواقع والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية في المنطقة تنذر باحتمالية صعوبة حلّ الخلافات العربية الكردية في العراق سلمياً أو بطريقة غير سلمية. وهو أمرٌ ينذر بتراجع هذه العلاقات وتدهورها في المستقبل.

تطرح الآن في بيئة إعلامية متأزمة تفتقر إلى ثقافة التواصل، والصورة التي يرسمها الإعلام العربي للكرد تتطابق مع الصورة التي يروج لها السياسي وصانع القرار.

وأشار شاهو سعيد في مداخلته "القلق الوجودي الكردي في الشعر العربي: شعرية الاغتراب والاستيطان بين السهروردي وسليم بركات" إلى أنّ الهوية الكردية والاغتراب المضاعف عن الوطن واللغة هو ما يجمع بينهما، وأنّ القلق الوجودي وضيق رحابة اللغة واللجوء إلى لغة أخرى هي العربية، جعل العربية بالنسبة إليهما منفى يتيهان فيه، على الرغم من اختلاف الزمان بين السهروردي وسليم بركات. كما أنّ لجوء المتصوفة إلى اللغة العربية فقط دون غيرها من اللغات يقودنا إلى حقيقة قوة الدلالة والرمزية التي تتمتع بها هذه اللغة، إضافةً إلى أنّ مفهوم الخلق عند السهروردي يتطابق مع مفهوم الإشراق، واللغة كانت برزخاً بين عالمي المستور والمكشوف.

آفاق العلاقات العربية الكردية في العراق

تحدّث في الجلسة الثانية عشرة هشام داود الذي قدّم ورقة بعنوان: "كرد العراق بين الدولة الفدرالية والانفصال، أشار فيها إلى أنّ أول من طرح الفدرالية لم يكن الأكراد بل بعض المجموعات اليسارية، وأنّ الأطراف الشيعية العراقية في مؤتمر لندن عام 2002 قبلت بالفدرالية، كما أنّ المقترح الأميركي فدرلة العراق بعد عام 2003 كان يستلهم تجربة الولايات المتحدة عقب حربها الأهلية، وخلص إلى أنّه ليس هنالك فهم واحد للفدرالية حتى بين أبناء المناطق ذاتها في العراق.